(التغطية الإعلامية للعلاقات العربية _ الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق)

التدريسية: م.م. نيران وليد جبار

كلية الآداب

٢٠٢٣_٢٠٢٤م

مادة الأعلام الجديد_ المحاضرة الثالثة

مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة صينية ضخمة للتجارة والتعاون الدولي تم إطلاقها في عام ٢٠١٣ تهدف المبادرة إلى إنشاء شبكة متكاملة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، وذلك لربط الصين بالدول الأخرى وزيادة التجارة والاستثمارات بينها، تعتبر المبادرة جزءًا من رؤية الصين لتعزيز العولمة الاقتصادية والتصدي لقيود التجارة الدولية والتحديات الاقتصادية العالمية.

مبادرة الحزام والطريق (BRI) هي استراتيجية عالمية لتطوير البنية التحتية اقترحتها حكومة الصين تهدف المبادرة إلى ربط أكثر من ٦٥ دولة في آسيا وأوروبا وأفريقيا عن طريق شبكة من الطرق السريعة والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب ومشاريع البنية التحتية الأخرى، تُعرف مبادرة الحزام والطريق أيضًا باسم مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، والتي تتكون من جزأين: "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" ومن المتوقع أن يتكلف المشروع تريليونات الدولارات ويهدف إلى زيادة التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول المشاركة، وتشمل الدول المشاركة في هذه المبادرة العديد من الدول والمناطق، بما في ذلك:

١. الصين: تعتبر الصين المبادرة مبادرتها الرئيسية وتعتبرها جزءًا من استراتيجيتها الاقتصادية العالمية.

٢. دول آسيا الوسطى: تشمل دول مثل كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.

٣. دول جنوب شرق آسيا: تشمل دول مثل ماليزيا وتايلاند وسنغافورة واندونيسيا وفيتنام والفلبين.

٤. دول جنوب آسيا: تشمل دول مثل باكستان وسريلانكا ونيبال وبنغلاديش.

٥. دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تشمل دول مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر وتركيا.

٦. دول أوروبا الوسطى والشرقية: تشمل دول مثل بولندا وروسيا وتركيا وأوكرانيا.

٧. دول أفريقيا: تشمل دول مثل كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر.

٨. دول أمريكا الجنوبية: تشمل دول مثل البرازيل والأرجنتين وتشيلي وبيرو.

العلاقات الصينية _ السعودية في ضوء المبادرة

تتمتع المملكة العربية السعودية والصين بعلاقة وثيقة منذ عدة سنوات، استناداً إلى مصالحهما المشتركة في مجالي الطاقة والتجارة، تعد المملكة العربية السعودية إحدى أكبر مصدري النفط في العالم في حين أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم ومستورد رئيسي للنفط، وقد تعاون البلدان في مشاريع الطاقة، في السنوات الأخيرة، قامت المملكة العربية السعودية والصين بتوسيع تعاونهما الاقتصادي والسياسي، حيث تستثمر الصين بكثافة في اقتصاد المملكة العربية السعودية ويعمل البلدان بشكل مشترك على مشاريع تتعلق بالطاقة المتجددة والبنية التحتية والتكنولوجيا، وبشكل عام، فإن العلاقة بين المملكة العربية السعودية والصين قوية واستراتيجية، حيث يستفيد كلا البلدين من تعاونهما.

تعتزم السعودية استغلال موقعها الجغرافي لربط البلدان العربية مع الصين، بعد إطلاقها طريق حرير عصرياً وجديداً لتحقيق نهضة شاملة للدول والشعوب وخلق فرص متنوعة وواعدة، في خطوة لزيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين، الذي وصل إلى نحو ٤٣٠ مليار دولار في العام الفائت، بمعدل نمو ٣١ في المائة، مقارنة بعام ٢٠٢١.

وتشهد العلاقات الاقتصادية في الآونة الأخيرة توسعاً غير مسبوق، بعد انفتاح السعودية والصين على الأسواق العالمية، حيث يجري تنشيط طريق الشمال الجنوب وطرق التجارة في غرب آسيا وشمال أفريقيا، وصولاً إلى الأسواق العالمية.

مع نهاية العام ٢٠٢٢، تم اجراء العديد من الزيارات الرسمية التي تزامنت مع إطلاق أول قمة عربية صينية، وقمة خليجية صينية، اللتين أثمرتا كلتاهما عن توقيع كثير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بقيمة تجاوزت ٥٠ مليار دولار شملت مجموعة من القطاعات المختلفة.

وتمثّل المملكة ما نسبته ٢٥ في المائة من إجمالي التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، بقيمة إجمالية ١٠٦,١ مليار دولار في العام السابق، بمعدل زيادة ٣٠ في المائة قياساً بـ٢٠٢١.

فضلاً عن أن التطور في علاقة البلدين لا يقف عند حد التعاون الاقتصادي فحسب، بل يتجاوز إلى مختلف المجالات ولاسيما الثقافة، إذ أدرجت المملكة العربية السعودية مؤخرا تدريس اللغة الصينية في جميع المدارس الثانوية، الحكومية والخاصة، وهي خطوة سباقة للدولة العربية الرائدة في الشرق الأوسط وإن إدراج تعليم اللغة الصينية ضمن المناهج التعليمية السعودية سيكون له "شأن كبير" على صعيد تعزيز التبادلات الثقافية بين البلدين، وبالتالي هذا سيأتي مع الوقت بنتائج إيجابية مع تطور التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تهتم أيضا بنشر الثقافة الصينية.

بينما شهد الميزان التجاري للمملكة قفزة كبيرة تقارب الـ٣ أضعاف خلال مايو (أيار) الماضي بنحو ٢٤ مليار دولار، أفصح تقرير حديث عن حظوظ السعودية الكبيرة في الاستثمارات الصينية لتصبح أكبر متلقٍ ضمن مبادرة «الحزام والطريق» خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو ٥,٥ مليار دولار.

واقترحت الصين «الحزام والطريق» بقصد تحسن الترابط والتعاون على نطاق واسع يمتد عبر القارات لتطلق المبادرة في ٢٠١٥ باسم الرؤية، والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير للقرن الحادي والعشرين، حيث ركزت الحكومة على المجتمع الدولي، لا سيما الدول التي تقع على طول مسارات المبادرة، وأخيراً، وعن طريق ما تقدم يمكن استخلاص معالم رئيسة في مسار العلاقات السعودية الصينية، إذ:

أولاً: تتأسس تلك العلاقات على قواعد ثابتة من مبادئ الاقتصاد السياسي بشكل عام، والاقتصاد السياسي للطاقة بشكل خاص، حيث تشكّل القوة الاقتصادية بنية أساسية للدور السياسي للدولة، وعاملاً مركزياً في رسم سياساتها وتحديد نفوذها وشبكة علاقاتها، في ظل حالة من التأثير المتبادل ما بين عناصر القوة الاقتصادية والدور السياسي، أو بين السوق والسياسة الخارجية، حيث لا تنفصل الأهداف السياسية عن الأهداف الاقتصادية، وبحيث يتعزز الدور السياسي بزيادة القوة الاقتصادية، وتتعزز القوة الاقتصادية بزيادة النفوذ السياسي، والعكس صحيح.

ثانياً: تسير العلاقات السعودية الصينية في مسار براغماتي تقدمي يتسم بالتعمق والتطور الهادئ في ظل تحولات كبيرة يشهدها المجتمع الدولي سياسياً واقتصادياً، وهو ما يصبّ في المصالح الاستراتيجية

للدولتين، ويتوقع أن يشهد مسار تلك العلاقات تطورات متسارعة في الشهور والسنوات القادمة، خاصة بعد موافقة السعودية على الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون بصفة "شريك حوار"، وفي حالة انضمامها لكتلة "بريكس" الاقتصادية، وحجزها مكانة جيوسياسية مفصلية في مشروع "الحزام والطريق".

ثالثاً: رغم أنّ تطور العلاقات السعودية الصينية ينظر أنه يأتي بناءً على تقارب مواقفهما تجاه الولايات المتحدة، إذ أظهرت السعودية مؤخراً أن مواقفها تتناسب وطبيعة مصالحها، كما في مواقفها الأقرب للحياد من الأزمة الأوكرانية، وفي الموقف السعودي الداعم لخفض الإنتاج النفطي في منظمة أوبك+ رغم الاعتراضات الأمريكية، إلا أنّ ذلك لا يعني التحرر من استراتيجية العلاقات السعودية الأمريكية بقدر ما يعني دخول تلك العلاقات مرحلة جديدة أكثر توازناً بالنسبة للسعودية، في حين أن الصين تسعى لتجاوز الطابع التنافسي والضغوط الاقتصادية الغربية تجاه مصالحها الحيوية.

رابعاً: يعتبر التوجه الصيني لتطوير العلاقات مع السعودية ودول الخليج والشرق الأوسط توجه استراتيجي يحكمه طابع التعاون المفقود في المجال الغربي المحكوم بطابعه التنافسي تجاه الصين، وفي ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية ومشكلات أمن الطاقة والأمن الغذائي التي تشكل تحدياً مشتركاً للدولتين وهذا ما يقتضي تأسيس بيئة حاضنة آمنة للاستثمارات الصينية الضخمة في المنطقة، ويستلزم ترتيبات سياسية جديدة قائمة على تهدئة بؤر التوتر وحل النزاعات بالطرق السلمية.